مصطلح (يُثبِّج) ودِلالته عند المحدِّثين : دراسة تحليليَّة

سامي بن مساعد بن مسيعيد الرِّفاعي الجهني*

تاريخ تسلُّم البحث : 2018/4/8م تاريخ قبول النشر : 2018/12/13م

الملخَّص

استعمل المحدِّثون ألفاظًا ومصطلحاتٍ كثيرةً تبيِّن درجة الرَّاوي، وترشد إلى مرتبته، وتهدي إلى منزلته من حيثُ عدالتُه وضبطُه وإتقانه، أو جرحه ونقده، وهذه المصطلحات هي ميزان قبول حديث الرَّاوي أو ردِّه، وقد اعتنى العلماء قديمًا وحديثًا ببيان بعض تلك المصطلحات وتفسيرها، وبيان المراد منها عند إطلاقها؛ حتَّى لا تُحملَ مصطلحات التَّعديل على التَّجريح أو العكس.

وهذه الرِّسالة في مصطلح من تلك المصطلحات؛ ألا وهو مصطلح (**يُثبِّج**)، يُبيِّن فيه الباحث: معناه، ودلالته عند المحدِّثين، مع ذكر أسماء الرُّواة الذين وُصفوا بذلك، ومن وصفهم بذلك، وأقوال الأئمَّة النُّقاد فيهم، وهل هذا الوصف من باب التَّوثيق أو التَّجريح؟

المقدِّمة:

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيِّئات أعمالنا، من يهده الله؛ فلا مضلَّ له ومن يضلل؛ فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد: فهذه دراسةٌ تتعلَّق بلفظٍ من ألفاظ الجرح، قليل الاستعمال، ونادر الورُود على ألسنة العلماء؛ وهو لفظ: (يُثَبِّج).

وألفاظ الجرح والتَّعديل: إمَّا مشتهِرَةٌ، أو نادرةٌ، وكلٌّ منهما إمَّا عامٌّ أو خاصٌّ بإمامٍ، ثُمَّ هي إمَّا مفسَّرةٌ أو مجملةٌ. ثم هي إمَّا قوليَّةٌ أو فعليَّةٌ، ثم هذه العبارات والألفاظ إمَّا أن تُنقل باللَّفظ أو بالمعنى، واللَّفظ لا يخلو إمَّا أن يُنقل صحيحًا أو محرَّفًا، والمعنى إمَّا أن يُنقل بما يدلُّ عليه اللَّفظ، أو على خلاف ما يدلُّ عليه اللَّفظ.

وهذا اللَّفظ الَّذي نحن بصدد دراسته نادرُ الاستعمال، عامٌّ، قوليٌّ، مفسَّرٌ على أيِّ حالٍ أو معنى أُريد به، وكذا ورد باللَّفظ والمعنى، وورد في بعض الكتب مُحرَّفًا.

وهو ممَّا تنازع النَّاس في المراد منه تنازعًا كبيرًا.

ولا يخفى – على أصحاب الاختصاص – أنَّ من أهم ما يجب الاعتناء به تفسير ألفاظ الجرح والتَّعديل وبيان المراد منها.

قال الذَّهبي (ت748هـ): ((ثمَّ نحن نفتقِرُ إلى تحرير عبارات التَّعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذِبة. ثمَّ أهمُّ من ذلك، أن نعلم بالاستقراء التَّامِّ عُرْفَ ذلك الإمام الجِهْبِذ، واصطلاحَه، ومقاصدَه، بعباراته الكثيرة))[1].

ولمعرفة المراد من تلك الألفاظ طرائق متعدِّدة، وأشكالٌ متنوِّعة؛ فتارة يُعرف المراد بنصِّ المطلِق له، أو إمام آخر يفسِّره ويُبيِّن المراد.

ومن هذا ما أخرجه الخطيب، بسند عن أحمد بن أبي خيثمة، قال: قلت ليحيى بن معين: إنَّك تقول: فلانٌ ليس به بأس، وفلان ضعيف؟، قال: ((إذا قلت لك: ليس به بأس فهو ثقة، وإذا قلت لك: هو ضعيف، فليس هو بثقة، لا تكتب حديثه))[2].

وأيضًا بإسناده إلى حمزةَ بنِ يوسف السَّهمي، يقول: سألتُ أبا الحسن الدَّار قطني قلت له: إذا قلت: فلان

* باحث بجامعة أم القرى – مكة المكرمة .

لين، إيش تريد به؟، قال: ((لا يكون ساقطًا متروكَ الحديث، ولكن مجروحًا بشيء لا يُسقط عن العدالة))[3].

وكذا ممَّا يعرف بـه المراد: الاستقراء لذلك اللَّفظ المراد دراسته. **وكذا ممَّا يعرف بـه المراد:** مقارنة كلام الأئمة بعضهم ببعض. **ومـن ذلـك:** الرُّجوع إلى اللُّغة. **ومـن ذلك:** مقارنة بعض الألفاظ – لتفهم على حقيقتها – بما عليه حال من قيلت فيه بأوصافه الخَلْقيَّة. وهذا لم أره لأحد، فإن كان صوابًا فالحمد لله، وإلَّا فأستغفر الله.

وفي هذا البحث سأتناول مصطلح (يُثبِّج) بالدِّراسة والتَّحليل – وهو من المصطلحات التي تنازع النَّاس في المراد منه كثيرًا – وجمع من وُصِف به من الرُّواة، والمطلقين له.

وأسميتُ هذا البحث: ((**مصطلح (يُثبِّج) ودلالته عند المحدثين دراسة تحليليَّة**)).

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب الدَّاعية إلى اختيار هذا الموضوع ودراسته:

1- ما وقع في هذا المصطلح من التَّجاذب والاختلاف في المراد منه.

2- فهم الأسباب التي دعت إلى هذا الاختلاف المتباين في فهم هذا المصطلح.

3- الوقوف على الأطوار التي مرَّت به هذه اللَّفظة عند العلماء من المتقدِّمين والمتأخرين.

الدِّراسات السَّابقة:

بعد البحث والنَّظر لم أقف على من أفرد هذه اللَّفظة ببحث مستقل يجمع أطراف ما تعلَّق بها.

خطَّة البحث: وقد أشتمل البحث على: مقدِّمة، وأربعة مباحث، تحت كلِّ مبحث جملة من المطالب، والمسائل، ثم الخاتمة، والفهارس.

المقدِّمة؛ وفيها: بيان أهميَّة الموضوع، وأسباب اختياره، والدِّراسات السَّابقة، وخطَّة البحث، والمنهج المتَّبع في البحث.

المبحث الأوَّل: المعنى اللُّغوي لكلمة (يُثبِّج).

المبحث الثَّاني: استعمالُ مصطلح (يُثبِّج).

وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: استعمال معمرِ بنِ راشدٍ الصَّنعاني.

المطلب الثَّاني: استعمال أحمدَ بنِ حنبل.

المبحث الثَّالث: المعنى الاصطلاحي لكلمة (يُثبِّجُ).

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل: المعنى الأوَّل ، ومن ذهب إليه ، ووجهه.

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: المعنى المراد من المصطلح، والقائلون به.

المسألة الثَّانية: وجه هذا القول.

المطلب الثَّاني: المعنى الثَّاني، ومن ذهب إليه، ووجهه.

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: المعنى المراد من المصطلح، والقائلون به.

المسألة الثَّانية: وجه هذا القول.

المطلب الثَّالث: المعنى الثَّالث، ومن ذهب إليه، ووجهه.

المبحث الرَّابع: التَّرجيح؛ ووجهه.

ثمَّ الخاتمة، والفهارس.

وأمَّا منهجي في البحث فكما يأتي:

سوف أَتَّبِع المنهج الاستقرائي التَّحليلي لاستعمالات هذا اللَّفظ عند المحدِّثين، على النَّحو الآتي:

- جمع المادَّة من مظانِّها.
- ثمَّ النَّظر فيمَن قِيلت فيه.
- مقارنة تلك اللَّفظة بالألفاظ الأخرى الَّتي أُطلقت في حقِّ الرَّاوي جرحًا وتعديلاً.
- عزو الأقوال إلى قائليها، والعناية بعلامات التَّرقيم؛ كلُّ ذلك حسب الطَّريقة المسلوكة.

والله أعلم وأحكم، وأعزُّ وأكرم؛ وصلى الله على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم

المبحث الأوَّل

المعنى اللُّغوي لكلمة يُثَبِّجُ

يُثَبِّج: بضمِّ الياء المعجمة المثناة التَّحتيَّة، وفتح الثَّاء المثلَّثة، وبكسر الباء الموحدَّة التَّحتيَّة مشدَّدةً.

وهي: مصدر ثبَّج يُثَبِّج تثبيجًا بالثَّاء المثلَّثة بعدها باء موحَّدة تحتيَّة، ثم جيم.

يقال: ثَبَّجَ فلانٌ الكلامَ تثبيجًا؛ إذا لم يأتِ به على وجهه، وثَبَّجَ الكتاب، أو الخطَّ تثبيجًا؛ إذا لم يُبيِّنه؛ أي: لا يأتي به على وجهه، ولا يُقيمه على أصله.

قال ابن فارس (ت385هـ): ((ثبج: الثَّاء، والباء، والجيم؛ كلمةٌ واحدة تتفرَّع منها كَلِمٌ، وهي: معظم الشَّيء ووسَطُه.

قال ابن دريد: ثَبَجُ كلِّ شيءٍ وسطُه، ورجل أثبج وامرأة ثبجاء، إذا كان عظيم الجوف.

وثَبَجَ الرَّجل؛ إذا أقْعَى على أطراف قدمَيْهِ كأنَّه يستنجي وَتَرًا.

قال الرَّاجز:

إذَا الْكُمَاةُ جَثَمُوا عَلَى الرُّكَبْ

ثَبَجْتُ يَا عَمْرُو ثُبُوجَ الْمُحْتَطِبْ

وهذا إنَّما يُقال؛ لأنَّه يُبْرِزُ ثَبَجَه. وجمعُ الثَّبَجِ: أثْبَاجٌ ، وثُبُوج، وقومٌ ثُبْج جمع أثْبَجَ.

وتثبَّج الرَّجل بالعصا؛ إذا جعلها على ظهره، وجعل يديه من ورائها.

وثَبَجُ الرَّمل: معظمُه، وكذلك ثَبَجُ البحر.

فأمَّا قولهم: ثَبَّجَ الكلام تثبيجًا؛ فهو أن لا يأتيَ به على وجهه. وأصله من الباب؛ لأنَّه كأنَّه يجمعه جمعًا، فيأتي به مجتمعًا غير ملخَّص ولا مفصل))[4].

وقال ابن منظور (ت771هـ): ((وثَبَّجَ الكتابَ والكلامَ تثبيجًا: لم يبيِّنه، وقيل: لم يأتِ به على وجهه. والثَّبَجُ: اضطراب الكلام وتفنُّنُه؛ والثَّبج: تعمِية الخطِّ وترك بيانه. قال اللَّيث: التَّثبيج التَّخليط))[5].

وقال الفيروز آبادى (ت817هـ): ((والتَّعريض... أن يُثَبِّجَ الكاتب ولا يُبيِّن، وأن يجعل الشَّيء عرضًا للشَّيء))[6].

المبحث الثَّاني:

استعمالُ مصطلح (يُثَبِّج):

وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: استعمال الإمام معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن، الصَّنعاني (ت153هـ).

استعمل معمرُ بنُ راشدٍ الصَّنعاني هذا المصطلح في مقامين مختلفين:

المقام الأوَّل: مقام الإثبات؛ أي: إثباته وصفًا للرَّاوي.

وقد استعمله في وصف: إسماعيل بن شَرُوس، مِن أهل صنعاء، وكنيته: أبو المقدام.

قال معمر: **((كان يُثَبِّجُ الحديث))**.

النُّقولات في إثبات ذلك:

أوَّلًا: قال البخاري (ت256هـ): ((إسماعيل بن شَروس، أَبُو المقدام، قَالَ أَحمد: هو الصَّنعاني نسبه محمَّد بن ثور عن معمر، يروي عن يعلى بن أميَّة، مرسلٌ أراه، وسمع عكرمة قولَهُ، قال عبد الرَّزَّاق، عن **معمر**: كان **يُثَبِّجُ** الحديث))[7].

وقد نقله عن البخاري:

أ- العُقيلي (ت322هـ)، قال: ((حدَّثني آدم بن موسى، قال: سمعت البخاري، قال: إسماعيل بن شَروس، أبو المقدام صنعاني، قال البخاري، قال عبد الرَّازَّق، عن **معمر**: كان **يُثَبِّجُ** الحديث))[8].

ب- ابن عديٍّ (ت365هـ) ، قال: ((إسماعيل بن شَروس، أبو المقدام الصَّنعاني. حَدَّثَنَا ابن أبي عصمة، حَدَّثَنَا الفضل بن زياد، حَدَّثَنَا أحمد بن حنبل، قال: إسماعيل بن شروس أبو المقدام من أهل صنعاء. سمعتُ ابنَ حمَّادٍ، يقول: قال البُخاريُّ:

إسماعيل بن شَروس، أبو المقدام الصَّنعاني، يروي عن يَعْلَى بن أميَّة، قال عَبد الرَّزَّاق: قال **معمر**: كان **يُثَبِّجُ**[9] الحديث))[10].

ثانيًا: قال يعقوب الفَسوي (ت277هـ): ((حدَّثني سلمة، عن أحمد، قال: وأخبرنا عبد الرَّزَّاق، قال: قلتُ **لمعمرٍ**: مَالَكَ لم تُكثِر[11] عن ابن شَروس، قال: كان **يُثَبِّجُ** الحديث. إسماعيل بن شروس من أهل صنعاء، وكنيته أبو المقدام))[12].

ثالثًا: قال ابن عديٍّ (ت365هـ): حَدَّثَنَا إسحاق بن إبراهيم بن يُونُس، حَدَّثَنَا أبو بكر الأثرم، حَدَّثَنَا أحمد بن حنبل، حَدَّثَنَا عَبد الرَّزَّاق، قالَ: قُلتُ **لمعمر**: مَالَكَ لَمْ تُكثِر عنِ ابن شَروس؟ قَال: كان **يُثَبِّجُ**[13] الحديث))[14].

رابعًا: قال الذَّهبي (ت748هـ): ((إسماعيل بن شَروس الصَّنعاني، أبو المقدام. روى عبد الرَّزَّاق عن **معمر**، قال: كان **يُثَبِّجُ** الحديث. قلت: يروي عن عكرمة.

وقال ابن عديٍّ: قال البخاري، قال معمر، كان **يضع**[15] الحديث.

وقال عبد الرَّزَّاق، قلت لمعمر: مَالَكَ لم **تَكتُب**[16] عن ابن شَروس؟ قال: كان **يُثَبِّجُ** الحديث))[17].

خامسًا: قال سِبطُ ابن العجمي (ت841هـ): ((إسماعيل بن شَروس الصَّنعاني، أبو المقدام. روى عبد الرَّزَّاق عن معمر، قال: **كان يُثَبِّجُ الحديث.**

وقال ابن عديٍّ، قال البخاري، قال معمر: كان **يضع** الحديث[18].

وقال عبد الرَّزَّاق، قلت لمعمر: لِمَ لَمْ **تَكتب**[19] عن ابن شَروس، قال: كان **يُثَبِّجُ** الحديث))[20].

سادسًا: قال أبو الفداء قُطْلُوْبَغَا (ت879هـ) : ((إسماعيل بن شَرُوَس، أبو المقدام الصَّنعاني، يروي عن عطاء وعكرمة.

روى عنه: معمر بن راشد.

قلت: قال أبو حاتم: إسماعيل بن شَروس؛ وهو: ابن أبي سعد الصَّنعاني. فهذا هو الذي تقدَّم، والله أعلم.

وقال ابن عدي: قال البخاري: قال معمر: كان **يُثَبِّجُ** الحديث.

قلت: الَّذي في ((تأريخ البخاري)): قال عبد الرَّزَّاق، عن معمر: كان **شيخَ**[21] الحديثِ.

وذكره ابن شاهين في ((الثِّقات))[22].

المقام الثَّاني: مقام النَّفي؛ أي: نفيًّا له عن الرَّاوي.

وقد استعمله معمرُ في حقِّ: خلَّاد بن عبد الرَّحمن بن جُنْدَة الصَّنعاني الأبناوي.

قال معمر: ((ما رأيتُ أحدًا بصنعاءَ[23] إلَّا هو **يُثَبِّجُ**؛ إلَّا خلَّادٌ)).

النُّقولات في إثبات ذلك:

أوَّلًا: قال البخاري (ت256هـ): ((خلَّاد بن عبد الرَّحمن بن جُنْدَة، عن سعيد بن المسيب، وعن شقيق بن ثور. روى عنه: معمر، وقاسم بن فياض.

قال أحمد – ابن حنبل –: عن عبد الرَّزَّاق، عن **معمر**: ((ما رأيتُ أحدًا بصنعاءَ إلاَّ هو **يُثَبِّجُ**؛ إلاَّ خلاَّدُ بن عَبْد الرَّحمن))[24].

وقد نقله عن البخاري:

– الإمام الدَّارقطني (ت385هـ)، قال: ((حدَّثنا علي بن إبراهيم، حدَّثنا ابن فارس، عن البخاري، قال قال أحمد – ابن حنبل – عن عبد الرَّزَّاق، عن معمر: قال ما رأيت أحدًا بصنعاء إلاَّ وهو **يثبج**، إلاَّ خلاَّدًا))[25].

ثانيًا: قال يعقوب الفَسوي (ت277هـ): ((قال عبد الرَّزَّاق، قال معمر: ما رأيتُ أحدًا بصنعاءَ إلاَّ وهو **يُثَبِّجُ** الحديث إلَّا خلَّادُ بنُ عبد الرَّحمن))[26].

ثالثًا: قال الخطيب (ت463هـ): ((أخبرنا محمَّد بن أحمد بن رزق، نا إسماعيل بن علي الخُطَبِي، وأبو علي بن الصَّوَّاف، وأحمد بن جعفر بن حمدان، قالوا: أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدَّثني أبي، عن عبد الرَّزَّاق، عن معمر، قال: ((مَا رَأَيْتُ أَحَدًا بِصَنْعَاءَ إِلَّا وَهُوَ **يُثَبِّجُ** الْحَدِيثَ إِلَّا خَلَّادًا))[27].

رابعًا: ذكره ابن أبي حاتم (ت327هـ): ((خلَّاد بنُ عبد الرَّحمن بن جندة الصَّنعاني. روى عن: سعيد بن المسيِّب، وسعيد بن جبير، وشقيق بن ثور. روى عنه:

معمر، والقاسم بن فياض.

سمعت أبي يقول ذلك. حدَّثنا عبد الرَّحمن نا صالح بن أحمد، نا علي، قال: سمعت هشامًا – ابن يوسف – قال: قال معمر: لَقِيْتُ مَشْيَخَتَكُمْ فَلَمْ أَرَ منهم أحدًا **يَكادُ أن يحفظَ الحديثَ** إلَّا خلَّاد بن عبد الرَّحمن بن جندة. حدَّثنا عبد الرَّحمن، قال: سُئل أبو زرعة عن خلَّاد بنِ عبد الرَّحمن بن جندة، فقال: صنعانيٌّ **ثقةٌ**))[28].

خامسًا: قال السَّمعاني (ت562هـ): ((... وأمَّا خلَّادُ بن عبد الرَّحمن بن جندة الصَّنعاني الجندي، يُنسب إلى جده الأعلى، كان صدوقًا، يروي عن سعيد بن المسيب، حدَّث عنه: ابن أخيه القاسم بن الفيَّاض بن عبد الرَّحمن بن جندة الجندي، ومعمر بن راشد، وقال: ما رأيتُ أحدًا بصنعاءَ إلاَّ وهو **يثبج**[29] إلاَّ خلَّاد))[30].

المطلب الثَّاني:

استعمال الإمام أحمد بن محمَّد بن حنبل أبو عبد الله الشَّيباني (ت241هـ).

استعمل الإمامُ أحمد؛ هذا المصطلح في مقام الإثبات فقط.

وأطلقه على إمامين:

الأوَّل: الضَّحاك بن مَخْلِد الشَّيباني أبو عاصم النَّبيل.

النُّقولات في إثبات ذلك:

أوَّلًا: قال أبو داود: ((سمعت أحمد قيل له: روح أحبُّ إليك أو أبو عاصم؟ قال: كان روح يخرج الكتاب، وأبو عاصم **يُثَبِّجُ** الحديث))[31].

ثانيًا: قال الخطيب (ت463هـ): ((أخبرنا البَرْقَاني، قال قرأت على أحمد بن محمَّد بن حسنويه، أخبركم الحسين بن إدريس، حدَّثنا سليمان بن الأشعث، قال: قيل لأحمد بن حنبل: روح؟ قال: روح لم يكن به بأس، لم يكن متَّهمًا بشيءٍ من هذا، وكان جرى ذكر الكذب.

وقيل لأحمد: روح أحبُّ إليك، أو أبو عاصم؟

قال: كان روح يخرج الكتاب، وأبو عاصم **يُثَبِّجُ** الحديث))[32].

الثَّاني: وكيع بن الجرَّاح:

قال الإمام أحمد: ((حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، قَالَ: أَمْلَاهُ عَلَيَّ عَبْدُ اللهِ بْنُ إِدْرِيْسٍ مِنْ كِتَابِهِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الأَسْوَدِ، قَالَ حَدَّثَنَا عَلْقَمَةُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ:

عَلَّمَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ الصَّلَاةَ: فَكَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، ثُمَّ رَكَعَ وَطَبَّقَ يَدَيْهِ، وَجَعَلَهُمَا بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ سَعْدًا فَقَالَ صَدَقَ أَخِي ، قَدْ كُنَّا نَفْعَلُ ذَلِكَ، ثُمَّ أُمِرْنَا بِهَذَا، وَأَخَذَ بِرُكْبَتَيْهِ[33].

حَدَّثَنِي عَاصِمُ بْنُ كُلَيْبٍ هكذا.

قال أبي: هذا لفظٌ غيرٌ لفظِ وكيعٍ، وكيع **يُثَبِّجُ** الحديث؛ لأنَّه كان يحمل نفسه في حفظ الحديث))[34].

المبحث الثَّالث

المعنى الاصطلاحي لكلمة (يُثَبِّجُ)

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل: المعنى الأوَّل، ومن ذهب إليه، ووجه هذا المعنى

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: المعنى المراد من المصطلح، والقائلون به.

المسألة الثَّانية: وجه هذا القول.

المطلب الثَّاني: المعنى الثَّاني، ومن ذهب إليه، ووجه هذا المعنى

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: المعنى المراد من المصطلح، والقائلون به.

المسألة الثَّانية: وجه هذا القول.

المطلب الثَّالث: المعنى الثَّالث، ومن ذهب إليه، ووجه هذا المعنى

المطلب الأوَّل

المعنى الأوَّل، ومن ذهب إليه، ووجه هذا المعنى

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: المعنى المراد من المصطلح، والقائلون به.

المراد بهذا المصطلح: التَّخليط، وعدم الضَّبط؛ أي: أنَّ من وُصف بذلك لا يأتي بالحديث على وجهه، ويضَّطرب فيه.

وذهب إلى هذا المعنى جماعة من أهل العلم – رحمهم الله تعالى –؛ وهم:

1- السَّمعاني (ت562هـ) حيث ذكر قولَ معمرٍ في خلَّادٍ **(يُثَبِّج)**، ثم وصفه بقوله: ((كان صدوقًا))[35].

وهذا الوصف لا يستقيم مع الوضع؛ فدلَّ على أنَّه لا يرى تفسيرها بالوضع.

2- العلَّامة المعلِّمي (ت1386هـ)؛ حيث قال: ((أي: لا يأتي بالحديث على وجهه))[36].

3- أبو الأشبال أحمد شاكر (ت1377هـ)؛ حيث قال: ((وهذا هو الصَّواب في هذا الحرف؛ أنَّه **يُثَبِّجُ** مِنَ التَّثْبِيج بالثَّاء المثلَّثة، والجيم، ففي ((شرح القاموس)) يقال: ثَبَّجَ الكتاب والكلام تثبيجًا: لم يبيِّنه. وقيل: لم يأتِ به على وجهه. وقال اللَّيث: التَّثبيج التَّخليط))[37].

4- محمَّد عوَّامة؛ حيث قال: ((إسماعيل بن شَروس الصَّنعاني، ترجمه البخاري في ((تأريخه الكبير))، وقال: قال عبد الرَّزَّاق عن معمر: كان **يُثَبِّج** الحديث. أي: يخلط في روايته، ولا يأتي بالحديث سليمًا على وجهه))[38].

5- د. وصي الله عبَّاس؛ كما يفهم من تعليقه على ((العلل ومعرفة الرِّجال)) (371/1).

6- عبد الله بن يوسف الجديع؛ حيثُ قال: ((وفسَّر البعضُ قولَه: (يُثَبِّجُ)) بـ ((يَضَعُ))، وهو تَوسُّع في تفسير اللَّفظ، وإنَّما هو من ((التَّثبيج))، وهو عدم الإتيان بالكلام على وجهه؛ فمعناه إذًا: أنَّ إسماعيل لم يكن يأتي بالحديث على وجهه، وهو الذي جعل معمرًا يُقلُّ الرِّواية عنه، وهذا تليين، نزل به عن درجة الثِّقة المتقِن إلى درجة الصَّدوق))[39].

وقال الجديع في وصف إسماعيل هذا: ((صنعاني، من تبع الأتباع، صدوق مقلٌّ، غلط من رماه بالوضع))[40].

7- حمزة مليباري؛ حيث قال: معلِّقًا على كلام الإمام أحمد: ((وكيع يُثَبِّج الحديث))؛ يعني: يضَّطرب في الحديث))[41].

8- المعلِّق على هامش نسخة (كو). قال العلاَّمة عبد الرَّحمن المعلمي (ت1386هـ): ((... وبهامش (كو)؛ أي: لا يأتي به على الوجه))[42].

9- د. زياد محمَّد منصور؛ حيث قال: ((لكن لم أقف في ترجمة أبي عاصم النَّبيل على قول في أدائه الحديث يتمشَّى مع المعنى المذكور آنفًا، إلاَّ فيما قاله ابن خراش: ((لم يُر في يده كتاب قط)). فهو يحدِّث من حفظه، فربما أُتي من هذا الجانب. وفي الضَّعفاء للعقيلي: ((خطَّأ أحمد أبا عاصم في حديث، وأنكره عليه أشدَّ الإنكار))[43].

المسألة الثَّانية: وجه هذا القول:

الوجه الأوَّل: سياق ألفاظ الأئمَّة يدلُّ على أنَّ المراد بهذا اللَّفظ: التَّخليط وعدم الضَّبط.

1- قول معمر في خلاَّد كما سبق: ((مَا رَأَيْتُ أَحَدًا بِصَنْعَاءَ إلاَّ وهُوَ **يُثَبِّجُ**؛ إلاَّ خَلَّادٌ)).

وجه الدِّلالة من السِّياق: أنَّ معمرَ بن راشد أطلق هذا اللَّفظ على عموم أهل صنعاء؛ فيُستبعدُ ويستحيل أن يكون معناها يضع؛ وإلَّا كان الوضعُ والكذب وصفًا لكلِّ محدِّثي أهلِ صنعاء، وهذا مع بعده جدًّا؛ لا يُتصوَّر.

ويقوي هذا المعنى ويفسِّره: قوله عند ابن أبي حاتم؛

كما مرَّ: ((لَقِيْتُ مشيختَكُمْ فلم أَرَ منهم أحدًا **يَكادُ أن يحفظَ الحديثَ** إلَّا خلَّاد بن عبد الرَّحمن بن جندة))[44].

وعبارته هذه في خلَّادٍ تفسِّر عبارته في إسماعيل بن شَروس: ((كان يُثَبِّجُ الحديث)).

وكما قيل: إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل[45].

2- قول معمر في ابن شَروس؛ عندما سُئل عنه: ((مَالَكَ لم تُكثِر عن ابن شَروس، قال: **كان يُثَبِّجُ الحديث**)).

فالمستفاد – من سياق السُّؤال –: أنَّ عدم الإكثار من روايته عنه دليل على أنَّه يخلط لا يضبط.

3- قال أحمد في وكيع كما سبق: ((وكيع **يُثَبِّجُ** الحديث؛ لأنَّه كان يحمل نفسه في حفظ الحديث)).

وهذا القول من الإمام أحمد آخرُه يفسِّر أولَّه بدلالة السِّياق، وهو أنَّ المراد من لفظة (**يُثَبِّج**): الخلط؛ لقوله: (يحمل نفسه في حفظ الحديث).

وفي نظري – والله أعلم – أنَّ هذا تفسير جلي للمراد من لفظة **يُثَبِّج** من الإمام أحمد.

4- قال أحمد في أبي عاصم كما سبق: ((كان روح يُخرِج الكتاب، وأبو عاصم **يُثَبِّجُ** الحديث)).

فمراده بدلالة السِّياق: أنَّ روحًا يحدِّث من كتابه؛ فيضبط، بخلاف أبي عاصم كان يحدِّث من حفظه؛ **فيُثَبِّج**؛ أي: لا يضبط، فيَهِم ويخلِط، لا أنَّه يضع الحديث.

ويُقوي هذا الفَهم أمور:

الأوَّل: قول ابنِ خراش في أبي عاصم: ((لم يُر في يده كتابٌ قط))[46].

الثَّاني: قول أحمد السَّابق في وكيع: ((وكيع **يُثَبِّجُ** الحديث؛ لأنَّه كان يحمل نفسه في حفظ الحديث)).

الوجه الثَّاني: مقارنة ألفاظ هؤلاء الأئمَّة في الرُّواة بقول غيرهم من الأئمَّة في وصف هؤلاء الرُّواة جرحًا وتعديلاً:

1- مقارنة قول معمر (ت153هـ) في إسماعيل بن شروس بقول غيره:

قال علي بن المديني (ت234هـ): ((إسماعيل بن شروس: **ثقة** من أهل اليمن))[47].

وذكره ابن حبَّان (ت354هـ) في ((الثِّقات))[48] ، وقال فيه: ((إسماعيل بن شروس، أبو المقدام الصَّنعاني، يروي عن: عطاء، وعكرمة. روى عنه: معمر بن راشد)).

وكذا ذكره ابن شاهين (ت385هـ) في ((الثِّقات))[49].

وكذا ذكره أبو الفداء قُطْلُوْبَغَا (ت879هـ) في ((الثِّقات))[50].

وقال أبو الأشبال أحمد شاكر (1377هـ): ((فما رُمِي هذا الرَّجل – ابن شروس – بالوضع قطُّ. ولم يذكره البخاري ولا النَّسائي في الضُّعفاء))[51].

وقد ذكره جماعه ولم يحكوا فيه جرحًا ولا تعديلاً:

1- ذكره ابن سعد (ت230هـ) في ((الطَّبقات))، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، واكتفي بقوله: ((وقد رُوِى عنه))[52].

2- وذكره البخاري (ت256هـ) في ((التَّاريخ الكبير))، ولم يذكر فيه إلَّا قول معمر السَّابق. وقال: ((يروي عن يعلى بن أميَّة مرسل أُراه، وسمع عكرمة قوله، قال عبد الرَّزَّاق عَنْ معمر كان **يثبج**))[53].

3- وذكره ابن أبي حاتم (ت327هـ) في ((الجرح والتَّعديل))، ولم يحكِ فيه جرحًا ولا تعديلاً[54].

وإنَّما اكتفى بقوله: ((إسماعيل بن شَروس، وهو ابن أبي سعيد الصَّنعاني، أبو المقدام، روى عن: عكرمة. روى عنه: معمر، وبشر بن رافع، يعدُّ في اليمانيين، سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك، زاد أبي: وروى عن وهب ابن منبه))[55].

وجه الدِّلالة – من هذا النَّقل على المراد:

أ- : أنَّ ابنَ شَروس لم يصفْه أحدٌ بالوضع. بل وثَّق صراحة وضمنًا؛ كما مرَّ.

ب- لا يُتصوَّر أن يكون هذا الرَّاوي موصوفًا بالوضع، ثم يخفى على من وثَّقه ذلك، وعدم وقوفهم على كلمة معمر فيه.

ج- يُستبعد أن يكون معنى يُثبِّج: (يضع)، ثم لا يلتفت إليها الموثِّقون له.

د- يُستبعد أن يكون معنى يُثبِّج: (يضع)، ثم لا يحكي ابن سعد، والبخاري، وابن أبي حاتم فيه شيئًا.

هـ – مقارنَةُ لفظه هنا بلفظه في خلَّاد بن عبد الرَّحمن في مقام النَّفي.

2. مقارنة قول معمر (ت153هـ) في خلَّادُ بن عبد الرَّحمن بن جندة الصَّنعاني بقول غيره من النُّقاد:

وإن كنَّا لسنا في حاجة إلى ذلك؛ لأنَّ معمرَ بنَ راشدٍ لم يَصِفْ خلَّادًا بوصف (التَّثبيج)، بل نفاه عنه.

قال ابن أبي حاتم (ت327هـ): ((... سُئل أبو زرعة (ت264هـ) عن خلَّاد بنِ عبد الرَّحمن بن جندة، فقال: صنعانيٌّ **ثقةٌ**))[56].

وقد ذكره ابن حبَّان (ت354هـ) في ((الثِّقات))، وقال: ((كان من الأبناء الصَّالحين))[57].

وقال السَّمعاني (ت562هـ): ((كان صدوقًا))[58].

وقال ابن حجر (ت852هـ): ((ثقة حافظ))[59].

3. مقارنة قول أحمد (ت241هـ) في أبي عاصم النَّبيل بقول غيره من النُّقاد:

قال ابن سعد (ت230هـ): ((كان ثقة فقيهًا))[60].

وقال يحيى بن معين (ت233هـ): ((كوفي وهو ثقة))[61].

وقال العجلي (ت261هـ): ((ثقة، وكان له فقه، كثير الحديث))[62].

وقال عمر بن شبة (ت262هـ): ((والله ما رأيت مثله))[63].

وقال أبو حاتم (ت277هـ): ((صدوق... أحب إلي من روح))[64].

وقال الخليلي (ت446هـ): ((أبو عاصم النبيل متفق عليه، مخرج، يروي عنه البخاري، ويفتخر به، وربما عن رجل عنه فيما فاته))[65].

وقال: ((أبو عاصم... إمامٌ متَّفق عليه زهدًا وعلمًا وديانةً وإتقانًا))[66].

وقال الذَّهبي (ت748هـ): ((الإمام الحافظ شيخ المحدِّثين الأثبات))[67].

وجه الدِّلالة: أفمثل من قيلت فيه هذه الأوصاف؛ تُفسَّر في حقِّه عبارة (يُثبِّج) بيضع!!!

4. مقارنة قول أحمد (ت241هـ) في وكيع بقول غيره من النُّقاد:

قد اتَّفق النُّقاد على توثيقه[68].

وهاك عبارات الإمام أحمد فيه وقد تعدَّدت ألفاظها، واتَّحدت معانيها على ثقته:

قال أحمد: ((ما رأيتُ أحدًا أوعى للعلم من وكيع، ولا أحفظ، ما رأيتُ وكيعًا شكَّ في حديث إلَّا يومًا واحدًا، ولا رأيتُ مع وكيع كتابًا ولا رقعة))[69].

وفي أخرى: ((كان وكيعُ مطبوعَ الحفظ، كان حافظًا حافظًا))[70].

وقال ثالثة: ((كان – وكيعٌ – أحفظُ من عبد الرَّحمن بن مهدي كثيرًا كثيرًا))[71].

وقال رابعة: ((أخطأ وكيع في خمسمائة حديث))[72].

وجه الدِّلالة: أيمكن أن يقصد بـ (يُثبِّج): يضع، وهو يصف وكيعًا بهذه الأوصاف الجليلة.

الوجه الثَّالث: مقارنة اللَّفظ بالأوصاف الخُلُقِيَّة فيمن قيلت فيه:

قال أبو عاصم: ((منذُ عقلتُ أنَّ الغيبةَ حرامٌ ما اغتبتُ أحدًا))[73].

وقال أيضًا: ((من طلب الحديث فقد طلب أعلى

الامور، فيجب أن يكون خيرَ النَّاس))[74].

وقال محمَّد بن عيسى الزَّجاج: قال لي أبو عاصم: ((كلُّ شيء حدَّثتك حدثوني به، وما دلَّست قطُّ))[75].

وأضف إلى ذلك أنَّه أحدُ رواة حديث: ((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ))[76].

وجه الدِّلالة: أيمكن من يكون هذا حاله وتلك كلماته أن يضع الحديث على رسول الله ﷺ، أو أن يكذب فيه. وعليه يَبعُد أن يكون (يُثبِّج) بمعنى يضع.

الوجه الرَّابع: طريقة الإمام أحمد في إخراج كتابه المسند؛ حيث جعله إمامًا للنَّاس:

قال الإمام أحمد عن مسنده: ((هذا كتاب جمعته من سبع مئة ألف وخمسين ألف حديث فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله فارجعوا إليه فإن وجدتموه فيه وإلَّا فليس بحجة))[77].

فهذا النَّقل يجعلنا نستبعد أن يكون مراد الإمام بلفظ (يُثبِّج) الوضع؛ فإنَّه لم يخرج لوكيع، وأبي عاصم فقط، بل قد أكثر من الرِّواية لهما.

وقال ابن تيميَّة: ((وليس كلُّ ما رواه أحمد في المسند وغيره يكون حجَّة عنده، بل يروي ما رواه أهل العلم، وشرطه في المسند: أن لا يروي عن المعروفين بالكذِب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيفٌ، وشرطه في المسند مثلُ شرط أبي داود في سننه))[78].

الوجه الخامس: أنَّ الإمام أحمد وصف بها أبا عاصم الضَّحَّاك، ومن هو في الحفظ والضَّبط والتَّثبت. ويستحيل أن يريد بذلك الوضع.

الوجه السَّادس: أنَّ الإمامَ أحمد وصف بها وكيعًا، وكذا يقال من هو في الحفظ والضَّبط والتَّثبت. ويستحيل أن يريد بذلك الوضع.

الوجه السَّابع: لا يغيب عن ذُكْرِنا أنَّ أحمد بن حنبل ممَّن نقل إطلاق هذه العبارة عن معمر فيمن وصفهم بها معمر، ولو كان مفادُها ومرادها: الوضعَ، لما أطلاقها أحمد على أبي عاصم النَّبيل، ووكيع، ولجاء بلفظ آخر يدلُّ على التَّخليط وعدم الضَّبط؛ فلمَّا لم يعدل الإمام أحمد إلى لفظ آخر؛ دلَّ ذلك على أنَّ الإمامَ أحمدَ لم يفهم من عبارة معمر إفادةَ الوضع، بل: التَّخليط في الرِّواية.

الوجه الثَّامن: أنَّ هذه اللَّفظة فُسِّرت بالتَّخليط في إحدى نسخ كتاب البخاري. حيث نقل مصحِّح ((التَّاريخ الكبير)) وهو العلاَّمة الشَّيخ عبد الرَّحمن اليماني، عن هامش إحدى نسخ ((التَّأريخ الكبير)): ((أي لا يأتي به على الوجه))[79].

الوجه التَّاسع: أنَّ حمله على (الوضع) لا يساعده المعنى اللُّغوي للكلمة. كما مرَّ.

ثم رأيت أبا الأشبال أحمد شاكر (ت1377هـ) قد أشار إلى هذا؛ وقد مرَّ.

وقال الألباني: ((... وقد يكون له وجه من النَّاحية العربيَّة...))[80].

قال الباحث: بل هو الوجه الواحد الَّذي تأتي له الكلمة؛ كما مرَّ في مبحث المعنى اللُّغوي.

الوجه العاشر: أنَّ الجاري على لسان العلماء عند ذكر هذه اللَّفظة هو التَّخليط ونحوه لا الوضع؛ كما مرَّ.

المطلب الثَّاني

المعنى الثَّاني، ومن ذهب إليه، ووجه هذا المعنى وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: المعنى المراد من المصطلح، والقائلون به:

المراد بمصطلح (يُثبِّج): الوضع؛ أي: يضع الحديث.

وذهب إلى هذا المعنى جماعة من أهل العلم – رحمهم الله تعالى – ؛ وهم:

1- سِبطُ ابن العجمي (ت841هـ) حيث أورد ابن شروس في كتابه ((الكشف الحثيث عمَّن رمي بوضع الحديث))[81].

2- محمَّد ناصر الدِّين الألباني (ت1420هـ)؛ حيث قال ((... نحن المتأخِّرين لا يسعنا إلاَّ أن نقبل تفسير المتقدِّمين؛ لأعلميَّتهم، ما لم يكن هناك ما يدلُّ على خطئهم، فكيف إذا كان هناك من رواه بلفظ الوضع؟! فقد روى ابن عديٍّ في ((الكامل)) عن البخاري، قال: قال عبد الرَّزَّاق: قال معمر: كان يضع الحديث)). ولعلَّ الأقرب إلى هذا المعنى: ما رواه ابن عدي بسنده عن أحمد: حدَّثنا عبد الرَّزَّاق قال: قلت لمعمر: مَالَكَ لم تُكثر عن ابن شروس؟ قال: ((كان يُنْتِجُ الحديث)). فإنَّه بمعنى: الوضع – كما هو ظاهر –. ويبدو أنَّ الحافظ الذَّهبي الذي ذكر في ((الميزان)) رواية عبد الرَّزَّاق المتقدِّمة عن معمر، قال: ((كان يضع الحديث)). مع هذا؛ فكأنَّه رواه بالمعنى حين قال في ترجمة إسماعيل هذا في ((المغني)): ((كذَّاب؛ قاله معمر))[82].

3- الدُّكتور سعدي الهاشمي؛ حيث قال: ((وأمَّا معنى تعبيره الذي استعمله معمر بن راشد فيه؛ فهو أنَّ إسماعيل بن شروس كان يضع الحديث، فيكون التَّعبير كناية عن الوضع))[83].

4- الدُّكتور عبد العزيز بن محمَّد؛ حيث قال: ((يَثْبِجُ الحديث) كناية عن الوضع))[84].

وأحال على كتاب ((شرح ألفاظ التَّجريح النَّادرة أو قليلة الاستعمال)).

5- الدُّكتور أكرم ضياء العمري؛ حيث علَّق على الكلمة بقوله: ((يضع))[85].

6- الدُّكتور عبد المعطي أمين قلعجي؛ حيث قال: ((إسماعيل بن شروس الصَّنعاني: المرجع فيه قول البخاري عنه منقولاً عن عبد الرَّزَّاق أنَّه كان يُثَبِّجُ [هكذا] الحديث؛ أي: يضعه))[86].

7- أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل؛ حيث قال: ((... وهذا اللَّفظ دليلٌ على الكذب، فقد قال معمر في إسماعيل بن شروس الصَّنعاني: كان يُثَبِّجُ الحديث أي يضعه ((الميزان))، وفي ((الكامل)) لابن عدي قال معمر: ((كان يضع الحديث، وقال عبد الرَّزَّاق: قلت لمعمر: مالك لم تكثر عن ابن شروس؟ فقال: كان ينتج[87] الحديث))، هكذا بالنُّون والمثناة الفوقية؛ أي يولِّد الأحاديث ويفتعلها، وفي حاشيةٍ على ((التَّاريخ الكبير)) للبخاري تفسيرٌ لقول معمر ((كان يُثَبِّجُ الحديث)): ((أي لا يأتي به على الوجه)) (359/1)[88].

وقال أيضًا: ((... وهناك عبارات تدلُّ على أنَّ الرَّاوي يضع ويفتري على رسول اللّه ﷺ فمن ذلك قولهم:... فلان ينتج الحديث، بالنُّون والمثناة الفوقيَّة، وفلان يُثَبِّجُ الحديث بالمثلَّثة والموحَّدة))[89].

8- محمود عيدان أحمد الدَّليمي؛ حيث قال: ((قولهم (يُثَبِّج الحديث) كناية عن الوضع. وأصل الثَّبَج في اللُّغة الاضطراب؛ ومنه: (اضطراب الكلام وتفنينه وتعمية الخط وترك بيانه))[90].

9- جاء في ((مقدِّمة التَّلخيص الحبير)) للنَّاشر: ((كان يُثَبِّج الحديث. هذا القول استعمله: معمر بن راشد الأزدي في تجريح إسماعيل بن شَروس. والثَّبَج اضطراب الكلام وتفنُّنه؛ يعني: لم يؤت به على الوجه الصَّحيح، لكن استعمال معمر بن راشد لهذا التَّعبير في إسماعيل بن شَروس يفيد أنَّه كان يضع الحديث؛ لأنَّ هذا التَّعبير كناية عن الوضع))[91].

المسألة الثَّاني: وجه هذا القول: وهذا القول الحامل عليه أربعة أوجه:

الوجه الأوَّل: لفظُ (يضع)؛ فيما نقله ابن عدي في ((الكامل))؛ حيث قال:

((سمعتُ ابنَ حمَّادٍ – وهو: الدُّولابي –، يقول: قال البُخاريُّ: إسماعيل بن شَروس، أبو المقدام الصَّنعاني، يروي عن يَعْلَى بن أميَّة، قال عَبد الرَّزَّاق: قال معمر: كان يَضَع الحديث))[92].

فاعتمد هؤلاء على هذا النَّقل، وبنوا عليه تفسير هذا المصطلح.

الوجه الثَّاني: لفظ (يُنتج). فقد روى ابن عدي في ((الكامل)) حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس، حدثنا أبو بكر الأثرم، حدثنا أحمد بن حنبل، حدَّثنا عبد الرَّزَّاق قال: قلت لمعمر: مَالَكَ لم تُكثر عن ابن شروس؟ قال: ((كان **يُنْتِجُ** الحديث))[93].

ووجهه: أنَّ (يُنتج) بمعنى: يضع؛ فاعتمدوا على هذا النَّقل، وبنوا عليه تفسير هذا المصطلح.

الوجه الثَّالث: لفظ: ((كذَّاب)). قال الذَّهبي في ((المغني)) في ترجمة إسماعيل: ((كذَّابٌ، قاله معمر))[94].

وقالوا هذا تفسير لكلمة (يثبِّج).

الوجه الرَّابع: الاعتماد على قول من تقدَّم من اهل العلم؛ وهو: ابن عديٍّ (ت365هـ)، ثمَّ تبعه الذَّهبي (ت748هـ)، ثم قلَّدهما – من جاء بعدهما – ممَّن فسَّر الكلمة بذلك.

قال الألباني: ((ولكن نحن المتأخِّرين لا يسعنا إلاَّ أن نقبل تفسير المتقدِّمين؛ لأعلميَّتهم، ما لم يكن هناك ما يدلُّ على خطئهم))[95].

وقد نقَل الذَّهبي (ت748هـ) هذا اللَّفظَ على أربعة ألوانٍ:

اللَّون الأوَّل: (يُثبِّج)؛ كما في ((الميزان))، ولفظه: ((وقال عبد الرَّزَّاق: قلت لمعمر: مَالَكَ لم تُكتُب عن ابن شَروس؟ قال: كان يُثبِّج الحديث))[96].

اللَّون الثَّاني: (يُنْتِج) نقل ابن حجر في ((اللِّسان)) عن الذَّهبي قوله: ((وقال عبد الرزاق قلت لمعمر: مالك لم تكتب عن ابن شروس؟ قال: كان ينتج الحديث))[97].

قلت: عبارته في ((الميزان))[98]: ((يُثبِّج)). كما مرَّ؛ ولعلَّ هذا من اختلاف نسخ ((الميزان)).

اللَّون الثَّالث: (يَضَع) كما في ((الميزان))، ولفظه: ((وقال ابن عديٍّ: قال البخاري: قال معمر: كان يضع الحديث))[99].

اللَّون الرَّابع: (كذَّاب؛ قاله معمر)؛ كما في ((المغني))[100]. وهذا اللَّفظ لا يُسلَّم على أيِّ حال عن معمر؛ لأنَّ هذه ليست عبارته كما مرَّ، بل عبارته: ((يُثبِّجُ)).

وقول الذَّهبي هنا إنَّما هو استنادٌ على كلام ابن عديٍّ.

المطلب الثَّالث:

المعنى الثَّالث، ومن ذهب إليه، ووجه هذا المعنى

المعنى المراد من المصطلح، والقائلون به:

المراد بمصطلح يُثبِّج: التَّخليط، والوضع معًا.

ففيه الجمع بين المعنين:

الأوَّل: الوضع.

الثَّاني: التَّخليط.

وذهب إليه محقِّق ((الضُّعفاء الكبير)) للعقيلي حيثُ علَّق على الكلمة (84/1) رقم (179) بقوله: ((أي: يضع الحديث، ولا يأتي به على الوجه الصَّحيح)).

ووجه هذا: الجمع بين الأوجه السَّابقة عند من رأى التَّخليط، أو الوضع. والله اعلم.

المبحث الرَّابع:

التَّرجيح ووجهه:

بعد هذا التَّطْوَاف في تفسير كلمة (يُثبِّج) وبيان معناها يظهر لي – والله أعلم – أنَّ الصَّواب في تفسير هذه الكلمة: التَّخليطُ، والوهم، وما في معنى ذلك؛ لما سبق من وجوهٍ عشرة؛ عند بيان المعنى الأوَّل لهذا المصطلح.

فحملها على (الوضع)؛ بعيدٌ جدًّا؛ للوجوه العشرة السَّابقة.

وأمَّا رواية ابن عديٍّ (ت365هـ) عن معمر للكلمة بلفظ: (يضع) أو (يُنتج)، ومتابعة الذَّهبي (ت748هـ)، وسِبطُ ابن العجمي (ت841هـ) له؛ فالجواب عنه من وجهين:

الوجه الأوَّل: أنَّ هذا النَّقل من ابن عديٍّ عن معمرٍ

تصحيف وتحريف للَّفظ.

وإليك تحرير عبارة معمر:

العبارة الصَّحيحة المنقولة عن معمر: ((يُثَبِّجُ)). ونقلها هكذا:

1. البخاري (ت256هـ)[101] وسبق ذلك.
2. الفَسوي (ت347هـ)[102] وسبق ذلك.
3. ونقلها عن البخاري بهذا اللَّفظ: العُقيلي (ت322هـ)[103] وسبق ذلك.

غير أنَّ ابن عديٍّ (ت365هـ) نقلها في ((الكامل))[104] عن البخاري بلفظ: ((يَضَع))، بدلاً من: ((يُثَبِّج)).

ونقلها عن ابن عديٍّ هكذا – محرَّفً – بلفظ (يَضَع) الذَّهبيُّ (ت748هـ) في ((الميزان))[105] ، وابن حجر (ت852هـ) في ((اللِّسان))[106].

وعليها اعتمد الذَّهبي في ((المغني))[107] حيث قال في ترجمة إسماعيل: ((كذَّابٌ، قاله معمر)).

وإلَّا فليس هذا هو لفظ معمر؛ بل تصرُّفٌ من الذَّهبي بناءً على التَّحريف الواقع في ((الكامل))، فظنَّ أنَّ الكلمة المحفوظة هي (يضع)، وأتَّكأ عليها.

قال الألباني (ت1420هـ): ((ويبدو أنَّ الحافظ الذَّهبي الَّذي ذكر في ((الميزان)) رواية عبد الرَّزَّاق المتقدِّمة عن معمر، قال: ((كان يضع الحديث)). مع هذا؛ فكأنَّه رواه بالمعنى حين قال في ترجمة إسماعيل هذا في ((المغني)): ((كذَّاب؛ قاله معمر))[108].

وبعد هذا؛ فيكون نقل ابنِ عديٍّ – لكلامِ البخاريِّ... عن معمر أنَّه قال ((يَضَعُ)) بدلاً من ((يثبِّج)) – تصحيفًا وتحريفًا، وأنَّ الصَّواب فيه: ((يثبِّج))؛ – سواء كان التَّصحيف من ابن عدي، أو من روات الكتاب أو من نسَّاخه –.

وعليه؛ فلا قيمة حينئذٍ لهذا النَّقل؛ والمعتمد عليه والقدَّم ما في كتاب البخاري ((التَّأريخ الكبير))؛ لأنَّ النَّقلَ – أصلًا – منه، والاعتمادَ عليه.

هذا أوَّلاً.

ثانيًا: يقويِّه نقل العقيلي (ت322هـ) عن البخاري بلفظ (يُثبِّج).

ثالثًا: يؤيِّده ما جاء عند الفَسوي (ت347هـ) عن معمر، بلفظ: (يُثبِّج)[109].

قال العلاَّمة عبد الرَّحمن المعلمي (ت1386هـ) على كلمة (يُثَبِّج): ((هكذا في الأصلين وبهامش (كو)؛ أي: لا يأتي به على الوجه. أقول: وفي ((الميزان))، و(لسانه)) عن ابن عدي حكاية هذه الكلمة عن البخاري بلفظ (يَضَعُ)، فلزم من ذلك ما لزم، والله المستعان))[110].

ثم رأيتُ أبا الأشبال أحمد شاكر قد أشار إلى ما ذكره المعلِّمي، وقال: ((ونُقِلَتْ هذه الكلمة في ((لسان الميزان)) محرَّفة إلى: (يَضَعُ الحديث)! وهو تحريف قبيح. فما رُمى هذا الرَّجل بالوضع قط. ولم يذكره البخاري ولا النَّسائي في الضُّعفاء))[111].

وقال محمَّد عوَّامة: ((وقد تحرَّفت هذه الكلمة على ابن عديٍّ – على تقدُّمه في هذا الفن))[112].

الوجه الثَّاني: أن يكون لفظُ (يضع) من فهم – وتفسير – ابن عديٍّ لِلَفظ: (يُثَبِّج).

وعليه؛ فقد يكون تفسيره صوابًا، وقد يكون خطأً.

ومن تأمل الأوجه العشرة السَّابقة في وجْهِ حمل اللَّفظ على: التَّخليط والوهم – عند بيان المعنى الأوَّل لهذا المصطلح –، لا يُسلِّم بهذا الفهم لابن عدي على جلالة قدره، وتمكُّنه.

وأمَّا رواية الذَّهبي عن معمر للكلمة بلفظ: (كذَّاب) كما في ((المغني)): ((كذَّابٌ، قاله معمر))[113] ؛ فالجواب عنه:

أنَّه رواية بالمعنى للَّفظ المحرَّف من (يُثبِّج) إلى (يضع)؛ فلمَّا تحرَّفت الكلمة إلى (يضع)، فهم الذَّهبي من لفظ (الوضع): (الكذب)، فعبَّر بذلك فيما نقله عن معمر.

وأمَّا القول بأن تفسير (يُثبِّج): يضع؛ هو فهم

المتقدِّم، وعلينا متابعته؛ فلا يُسلَّم ذلك؛ لوجهين:

الوجه الأوَّل: يَردُّ هذا الفهم الوجوه العشرة السَّابقة.

الوجه الثَّاني: أنَّ الحامل على تفسيرِ (يُثبِّج) بالوضع؛ هو تحريف الكلمة إلى (يضع)، أو (ينتج)، وعليه يكون هذا التَّفسير قد بُني على لفظٍ غَلَطٍ وخطأ. وما ترتَّب على الغلط غلط، وما بني على الخطأ خطأ. والله أعلم وأحكم.

الخاتمة:

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله.

وبعد: ها قد تمَّ – بحمد الله ومنَّته – ما أردتُ جمعه وزبره، وهذه أهمُّ نتائج البحث:

1- المراد بـ **(يُثبِّج)**: يخلِّط؛ فالتَّثبيج: التَّخليط؛ وهو وصفٌ يَنزِل بمن وُصفَ به من درجةِ تمام الضَّبط إلى ما دونها من درجة الحُسن، أو إلى الضَّعف المعتبر؛ غير أنَّه لا ينزِل بالرَّاوي إلى درجة الوضع.

2- تطوُّر كلمة **(يُثبِّج)**: إلى كلمة **(يُنتج)** تصحيفًا وتحريفًا، ثمَّ إلى **(يضع)** تصحيفًا وتحريفًا، وقد يكون تفسيرًا – لـ **(يُنتج)** –، وإلى **(كذَّاب)** معنىً وفهمًا وتصرُّفًا.

3- أهميَّة الرُّجوع إلى الأصول؛ لمعرفة التَّصحيف، أو الرِّواية بالمعنى؛ كما هنا، أو لغير ذلك.

4- من الطُّرق في معرفة المعنى المراد من اللَّفظ المطروق هنا:

أوَّلًا: النَّظر إلى السِّياق والسِّباق واللِّحاق للكلمة الواردة في الرَّاوي.

ثانيًا: مقارنة الكلمة في الرَّاوي بما قيل فيه من أئمَّة الجرح والتَّعديل.

ثالثًا: مقارنة معنى الكلمة بالأوصاف الخُلُقيَّة التي عليها الرَّاوي؛ وهذا لم أره لأحد. فإن كان صوابًا فمن الله؛ وإلَّا فأستغفر الله تعالى.

رابعًا: مقارنة معنى الكلمة بتصرُّف منهج الإمام القائل مع كتبه التي ذكر فيها الرَّاوي الموصوف. وهذا لم أره لأحد. فإن كان صوابًا فمن الله؛ وإلَّا فأستغفر الله تعالى.

5- عدد من استَعمل لفظ (يثبِّج)؛ اثنان؛ هما:

الأوَّل: معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري (ت153هـ).

الثَّاني: الإمام أحمد بن محمَّد بن حنبل أبو عبد الله الشَّيباني (ت241هـ).

5- عدد الرُّواة الَّذين وُصِفوا بلفظ (التَّثبيج) ثلاثة، والرَّابع على سبيل العموم؛ وهم:

الأوَّل: إسماعيل بن شروس.

الثَّاني: أبو عاصم النَّبيل

الثَّالث: وكيع بن الجرَّاح.

الرَّابع: عامَّة أهل صنعاء؛ كما في قول معمر.

7- أنَّ كلَّ من وُصِف بالتَّثبيج؛ لم يثبت أنَّ أحدًا من علماء الجرح والتَّعديل وصفهم بالوضع في الحديث؛ بل هم على القول بتوثيقهم.

8- مع القول بتوثيقهم؛ إلَّا أنَّه لا يُحكم بتصحيح حديثهم مطلقًا؛ لوصفهم بالتَّثبيج؛ لكن بعد الاختبار. والله اعلم.

الهوامش:

(1) ((الموقظة)) ص82.
(2) ((الكفاية)) ص22.
(3) المصدر السَّابق ص 23.
(4) ((معجم مقاييس اللُّغة)) (1/399-400).
(5) ((لسان العرب)) (2/221) مادَّة: (ثبج).
(6) ((القاموس)) ص647. ويُنظر: ((تاج العروس)) (18/413).
((كتاب العين)) (6/100)، و((تهذيب اللُّغة)) (11/25)، و((لسان العرب)) 2/220) مادَّة: (ثبج).
(7) ((التَّأريخ الكبير)) (1/359) رقم التَّرجمة (1138).
(8) ((الضُّعفاء الكبير)) (1/84) ترجمة (94).
(9) قال محقِّقا ((الكامل)) (1/520): ((تحرَّف في المطبوع إلى: ((يضع الحديث)).
(10) ((الكامل)) (1/520).
(11) في المطبوع: ((يكثر)).
(12) ((المعرفة والتَّأريخ)) (3/142).
(13) قال محقِّقا ((الكامل)) (1/520): ((تحرَّف في المطبوعتين إلى: ((ينتج)).
(14) ((الكامل)) (1/520).
(15) سبق أنَّ اللَّفظ عند ابن عدي في ((الكامل)) (يُثبِّج)، وأنَّ لفظ: (يضع) تصحيفٌ.
(16) وهذا تصحيفٌ، والصَّواب: (يُكثِر)؛ كما عند الفسوي؛ كما تقدَّم، وبدليل أنَّ معمر بن راشد كتب عنه.
(17) ((الميزان)) (1/234) (895).
(18) سبق أنَّ اللَّفظ عند ابن عدي في ((الكامل)) (يُثبِّج)، وأنَّ لفظ: (يضع) تصحيفٌ.
(19) قلت: الصَّواب: (يُكثِر)؛ كما عند الفسوي؛ كما تقدَّم، وبدليل أنَّ معمر بن راشد كتب عنه.
(20) ((الكشف الحثيث عمَّن رُمي بوضع الحديث)) ص70، ترجمه (143).
(21) قلت: الذي في ((التَّأريخ)): (يُثبِّج)؛ كما تقدَّم النَّقل عنه، وعمَّن نقل عنه.
(22) ((الثِّقات ممَّن لم يقع في الكتب السِّتَّة)) (2/382) ترجمة (1593).
(23) جاء في ((تهذيب الكمال)) (8/357): ((قال عبد الرَّزَّاق، عن معمر: ما رأيت أحدًا يضبط؛ إلاَّ وهو يثبج؛ إلاَّ خلاَّد بن عبد الرَّحمن)).
قال المحقِّق د. بشار: ((الَّذي في تاريخ البخاري الكبير: (بصنعاء)، ولعلَّ ما هنا أصحُّ)).
(24) ((التَّأريخ الكبير)) (3/187-188) رقم التَّرجمة (636).
(25) ((المؤتلف والمختلف)) (2/592).
(26) ((المعرفة والتَّأريخ)) (2/17).
(27) ((تلخيص المتشابه في الرَّسم)) (2/668).
(28) ((الجرح والتَّعديل)): (3/365)، رقم (1662).
(29) قال المعلِّق: ((في النُّسخ (شيخ)، وهو تحريفٌ، ففي ((تأريخ البخاري))، و((تهذيب المزي)) (يثبج).
(30) ((الأنساب)) (2/97). ويُنظر: ((تهذيب الكمال)) (8/357)، و((إكمال تهذيب الكمال)) (5/10)، و((تهذيب التَّهذيب)) (3/173)، و((خلاصة تذهيب تهذيب الكمال)) ص107 ترجمة (10)، و((تقريب التَّهذيب)) (1764).
(31) ((سؤالات أبي داود لأحمد)) ص 347 رقم (533).
(32) ((تأريخ بغداد)) (8/404).
(33) أخرجه أحمد في ((المسند)) (1/418) (3974)، وفي ((العلل ومعرفة الرِّجال)) (1/370-371) رقم (714).
وقد توبع: يحيى بن آدم.
تابعه ثمانية؛ وهم: أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيْعِ، وعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ونُوْحُ بْنُ حَبِيْبٍ، ومُحَمَّدُ بْنُ أَبَانٍ، وعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، وأَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، وأَبُو كُرَيْبٍ.
أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في ((مصنَّفه)) (1/140، 222) (188، 2541)، والبخاري في ((قرةَّ العينين برفع اليدين في الصَّلاة)) ص28 (23) ثنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيْعِ، وأَبُو دَاوُدَ (747) ثنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، والنَّسائي (2/184)، وفي ((السُّنن الكبرى)) (623) أَنَا نُوْحُ بْنُ حَبِيْبٍ، وابْنُ خُزَيْمَةَ (595) ثنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانٍ، وابن الجارود في ((المنتقى)) ص59 رقم (196) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، والدَّارقطني في ((السُّنن)) (2/137) (1281) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَاعِدٍ، ثنا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، وفي (2/137) (1282) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ زَكَرِيَّا، حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ.
ثمانيتهم؛ عَنْ عَبْدُ اللهِ بْنُ إِدْرِيْسٍ، بِهِ.
وهذا إسنادٌ صحيحٌ متَّصل؛ رجاله كلُّهم ثقاتٌ.
(34) ((العلل ومعرفة الرِّجال)) (1/370-371) رقم (714). ويُنظر: ((مسائل الإمام أحمد)) برواية عبد الله (1/238-241)، و((بيان الوهم والإيهام)) (3/366-367).
(35) ((الأنساب)) (2/97).
(36) تعليقه على ((التَّأريخ الكبير)) (3/188) تعليق رقم (1).
(37) تحقيق ((جامع البيان)) للطَّبري (3/500).
(38) ((مقدمة الكاشف)) ص262-264.
(39) تحقيق ((كتاب الأسامي والكني)) ص93.
(40) المصدر السَّابق.
(41) ((الموازنة بين المتقدِّمين والمتأخِّرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها)) ص79.
(42) تعليقه على ((التَّأريخ)) (1/359-360).
(43) يُنظر: تحقيقه ((سؤالات أبي داود لأحمد)) ص 347.
(44) ((الجرح والتَّعديل)): (3/365)، رقم (1662).
(45) يُنظر: ((الأمثال)) للميداني (1/87)، و((شرح البلاغة)) (6/425).
(46) يُنظر: ((التَّهذيب)) (4/452).
(47) يُنظر: ((تأريخ أسماء الثِّقات)) لابن شاهين ص51، و((الجرح والتَّعديل)) (2/177).
(48) (6/31).
(49) ص51.

(50) ((الثِّقات ممَّن لم يقع في الكتب السِّتَّة)) (382/2) ترجمة (1593).
(51) ((تعليقه على الطَّبري)) (500/3).
(52) ((الطَّبقات الكبرى)) (72/6)
(53) ((التَّاريخ الكبير)) (359/1) ترجمة (1138).
(54) ((الجرح والتَّعديل)) (177/2)، رقم (597).
(55) المصدر السَّابق (177/2).
(56) ((الجرح والتَّعديل)): (365/3)، رقم (1662).
(57) (267/6).
(58) ((الأنساب)) (97/2).
(59) ((التقريب)) رقم (1764).
(60) ((الطَّبقات)) (216/7).
(61) ((تأريخ ابن معين)) (429/3) رقم (2107).
(62) ((الثِّقات)) ص231 رقم (710).
(63) كما في ((التَّهذيب)) (451/4).
(64) ((الجرح والتَّعديل)) (463/4)
(65) ((الإرشاد)) (239/1).
(66) (519/2).
(67) ((سير أعلام النُّبلاء)) (480/9).
(68) يُنظر: ((حلية الأولياء)) (369/6)، و((تاريخ بغداد)) (647/15)، و((تهذيب الكمال)) (462/30-484)، و((تاريخ دمشق)) (74/63)، و((سير أعلام النُّبلاء)) (145/9).
(69) ((العلل ومعرفة الرِّجال)) (152/1). ويُنظر: ((العلل ومعرفة الرِّجال)) (323/1)، و((تهذيب الكمال)) (471/20)، و((تهذيب التَّهذيب)) (125/11).
(70) ((العلل ومعرفة الرِّجال)) (206/3). ويُنظر: ((تاريخ بغداد)) (647/15)، و((تهذيب الكمال)) (471/20)، و((تهذيب التَّهذيب)) (125/11).
(71) ((الجرح والتَّعديل)) (221/1). ويُنظر: ((تهذيب التَّهذيب)) (125/11).
(72) ((العلل ومعرفة الرِّجال)) (394/1)، ويُنظر: ((تهذيب التَّهذيب)) (123/11-131).
(73) نقله الخليلي (ت446هـ) في ((الإرشاد)) (239/1) عن بندار، ومحمَّد بن المثنى، والبخاري، عنه.
(74) أخرجه الهروي في ((ذم الكلام)) (223/4) (1033). وقال ابن الصَّلاح في ((علوم الحديث)) ص345: ((فَقَدْ رُوِّيْنا عَنْ أبي عاصِمٍ النَّبيلِ قالَ: ((مَنْ طَلَبَ هذا الحديثَ فقدْ طلبَ أعلى أمورِ الدِّينِ، فيجبُ أنْ يكونَ خَيْرِ النَّاسِ)).
(75) كما في ((التَّهذيب)) (452/4).
(76) أخرجه البخاري (3461)، والتِّرمذي (2669) ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ. كلاهما: (البُخَارِيُّ، ومُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) ثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، أَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي كَبْشَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: ((بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَلاَ حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)).
(77) ذكره حنبل في ((تاريخه)) -كما في ((الفروسية)) ص271-.
(78) ((منهاج السُّنَّة)) (7/96-97).
(79) في تعليقه على ((التَّأريخ)) (1/359-360).
(80) ((السِّلسلة الضَّعيفة)) (14/313-314).
(81) ص70، ترجمه (143).
(82) ((السِّلسلة الضَّعيفة)) (14/313-314).
(83) ((شرح ألفاظ التَّجريح النَّادرة أو قليلة الإستعمال)) ص81.
(84) ((ضوابط الجرح والتَّعديل)) ص180.
(85) ((المعرفة والتَّأريخ)) (30/3) تعليق (3).
(86) كما في تحقيقه كتاب ((الثِّقات)) لابن شاهين، ص51 حاشية (10).
(87) قلت: ((ينتج)) محرَّفة من ((يثبج)). والذي في ((الميزن)): ((يُثبِّج)).
(88) ((شفاء العليل)) ص264.
(89) المصدر السَّابق ص504، ويُنظر منه ص528-529.
(90) ((جرح الرواة وتعديلهم الأسس والضوابط)) بواسطة الشَّاملة.
(91) ((مقدِّمة التَّلخيص الحبير)) (46/1).
(92) ((الكامل)) (520/1).
(93) المصدر السَّابق (320/1-غزاوي).
(94) ((المغني في الضُّعفاء)) (83/1) رقم (672)
(95) ((السِّلسلة الضَّعيفة)) (14/313-3
(96) ((ميزان الاعتدال)) (234/1) (895).
(97) ((لسان الميزان)) (133/2) رقم (1179).
(98) (234/1).
(99) (234/1) (895)
(100) (83/1).
(101) ((التَّأريخ الكبير)) (359/1) رقم التَّرجمة (1138).
(102) ((المعرفة والتَّأريخ)) (142/3).
(103) ((الضُّعفاء)) (98/1) (95)
(104) (520/1)
(105) (234/1) (895).
(106) (133/2) (1179-أبو غدَّة).
(107) (83/1) رقم (672).
(108) ((السِّلسلة الضَّعيفة)) (314/14).
(109) ((المعرفة والتَّأريخ)) (142/3).
(110) في تعليقه على ((التَّأريخ)) (1/359-360).
(111) في ((تعليقه على الطَّبري)) (500/3).
(112) ((مقدمة الكاشف)) ص262.
(113) (83/1) في ترجمة إسماعيل رقم (672).

المراجع والمصادر:

1- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: لخليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (ت446هـ)، المحقق: د. محمد سعيد عمر، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1409هـ.
2- الأسامي والكنى: أبو عبد الله أحمد بن محمَّد بن حنبل بن هلال الشيباني (ت241هـ)، المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة دار الأقصى، الكويت، ط1، 1406هـ.
3- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لمغلطاي بن قليج بن عبد الله أبي عبد الله علاء الدين (ت762هـ)، تحقيق: عادل بن محمَّد، وأسامة بن إبراهيم، نشر: الفاروق الحديثة.

4- الأنساب: لعبد الكريم بن محمَّد بن منصور التَّميمي السَّمعاني المروزي، أبو سعد (ت562هـ)، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، النَّاشر: دار الجنان، ط1، 1408هـ.

5- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: لعلي بن محمَّد بن عبد الملك أبي الحسن ابن القطان (ت628هـ)، المحقِّق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط1، 1418هـ -1997م.

6- تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمَّد بن محمَّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت1205هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، النَّاشر: دار الهداية.

7- تاريخ ابن معين: رواية الدُّوري، ليحيى بن معين (ت233هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة، ط1، 1399هـ - 1979م.

8- تاريخ أسماء الثُّقات ممَّن نقل عنهم العلم: لأبي حفص عمر بن شاهين (ت385هـ)، تحقيق وتعليق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط1، 1406هـ -1989م.

9- تاريخ الثُّقات: المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (المتوفى: 261هـ)، الناشر: دار الباز، الطبعة: الطبعة الأولى 1405هـ-1984م.

10- التَّأريخ الكبير: لمحمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت256هـ)، الطَّبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، طبع تحت مراقبة: محمَّد عبد المعيد خان.

11- تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت463هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط1، 1422هـ - 2002م.

12- تاريخ بغداد: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت463هـ)، المحقق: د. بشار عواد، النَّاشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطَّبعة: الأولى، 1422هـ - 2002م.

13- تقريب التَّهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطَّبعة: الأولى، 1406هـ- 1986م.

14- تلخيص المتشابه في الرَّسم: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب (ت463هـ)، تحقيق: سُكينة الشهابي، النَّاشر: طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، ط1، 1985م.

15- تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال: ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف أبي الحجاج المزي (ت742هـ)، المحقق: د. بشار عواد، النَّاشر: مؤسسة الرسالة، ط1، 1400هـ، 1980م.

16- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت742هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1400 - 1980م.

17- تهذيب اللُّغة: محمَّد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ)، المحقق: محمَّد عوض مرعب، النَّاشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.

18- الثِّقات ممَّن لم يقع في الكتب السِّتَّة: لأبي الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا (ت879هـ)، دراسة وتحقيق:
شادي بن محمد، النَّاشر مركز النعمان بصنعاء، اليمن، ط1، 1432هـ.

19- الثِّقات: لمحمَّد بن حبَّان بن أحمد بن حبَّان أبو حاتم البُستي (ت354هـ)، النَّاشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن الهند، ط1، 1393 هـ - 1973م.

20- جرح الرُّواة وتعديلهم الأسس والضَّوابط: إعداد محمود عيدان أحمد الدليمي، رسالة دكتوراه، إشراف د. زياد العاني، جامعة بغداد . كلية العلوم الاسلامية؛ بواسطة المكتبة الشَّاملة.

21- جرح الرواة وتعديلهم الأسس والضوابط: إعداد محمود عيدان أحمد الدليمي، برسالة دكتوراه، بإشراف الدكتور زياد محمود رشيد العاني، جامعة بغداد . كلية العلوم الاسلامية بواسطة الشَّاملة.

22- الجرح والتعديل: لأبي محمَّد عبد الرَّحمن بن محمَّد الرَّازي ابن أبي حاتم (ت327هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد، ط1، 1271هـ - 1952م.

23- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال: لأحمد بن عبد الله صفي الدِّين (ت بعد 923هـ)، المحقق: أبو غدة، النَّاشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط5، 1416هـ.

24- ذم الكلام وأهله: المؤلف: أبو إسماعيل الهروي (ت481 هـ)، المحقِّق: عبد الله بن محمد الأنصاري، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة: الأولى 1419 هـ -1998م.

25- سلسلة الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمَّة: محمَّد ناصر الدين الألباني، النَّاشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1408هـ - 1988م.

26- سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني (ت275هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

27- سنن الدَّارقطني: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت385هـ)، اعتنى به: شعيب الارنؤوط، والشَّلبي، وحرز الله، وبرهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1424هـ - 2004م.

28- السُّنن الكبرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت303هـ)، المحقق: حسن عبد المنعم شلبي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1421 هـ - 2001م.

29- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرُّواة وتعديلهم: لأحمد بن محمَّد بن حنبل (ت241هـ)، المحقق: د. زياد محمَّد، النَّاشر: مكتبة العلوم والحكم، ط1، 1414هـ.

30- شرح ألفاظ التَّجريح النَّادرة أو قليلة الإستعمال: د. سعدي الهاشمي، طبع في دار المطبعة السَّلفيَّة، مكتبة العلوم والحكم، 1413هـ - 1992م.

31- شرح نهج البلاغة: عبد الحميد بن هبة الله ابن أبي الحديد أبو حامد، (ت656هـ)، المحقق : محمد أبو الفضل ابراهيم، الناشر : دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

32- شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتَّعديل: لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل المصري، النَّاشر مكتبة ابن تيميَّة، توزيع مكتبة العلم بجدة، الطَّبعة الأولى 1411هـ - 1991م.

33-صحيح ابن خزيمة: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت311هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

34- الضُّعفاء الكبير: لأبي جعفر محمَّد بن عمرو بن موسى بن

حماد العقيلي (ت322هـ)، المحقق: عبد المعطي قلعجي، النَّاشر: دار المكتبة العلمية، بيروت، ط1، 1404هـ – 1984م.
35- ضوابط الجرح والتّعديل: د. عبد العزيز بن محمَّد بن إبراهيم العبد اللَّطيف؛ مكتبة العبيكان.
36- الطَّبقات الكبرى: لأبي عبد الله محمَّد بن سعد بن منيع الهاشمي (ت230هـ)، تحقيق: محمَّد عبد القادر عطا، النَّاشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ – 1990م.
37- العلل ومعرفة الرِّجال: لأبي عبد الله أحمد بن محمَّد بن حنبل بن هلال الشيباني (ت241هـ)، المحقق: وصي الله بن محمَّد، النَّاشر: دار الخاني، الرياض، ط2، 1422هـ – 201م.
38- العلل: لأبي محمَّد عبد الرحمن بن محمَّد الرازي ابن أبي حاتم (ت327هـ)، تحقيق: فريقٍ، بإشراف وعناية د. سعد الحميد، ود. خالد الجريسي، نشر: مطابع الحميضي، ط1، 1427هـ.
39- الفروسية: المؤلف: محمَّد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت751هـ)، المحقق: مشهور بن حسن، الناشر: دار الأندلس، السعودية، حائل، ط1، 1414 – 1993.
40- القاموس المحيط: لمجد الدِّين أبي طاهر محمَّد الفيروزآبادى (ت817هـ)، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمَّد العرقسُوسي، مؤسسة الرِّسالة، ط8، 1426هـ.
41- قرة العينين برفع اليدين في الصَّلاة: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت256هـ)، تحقيق: أحمد الشريف، الناشر: دار الأرقم للنشر والتوزيع، ط1، 1404هـ – 1983م.
42- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: لشمس الدِّين أبي عبد الله محمَّد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي (ت748هـ)، تحقيق: محمَّد عوامة، نشر: دار القبلة، جدة، ط1، 1413هـ.
43- الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث: لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت365هـ)، المحقِّق: عادل أحمد، وعلي محمَّد، النَّاشر: دار الكتب العلمية، ط1، 1997م.
44- الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث: لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت365هـ)، المحقِّق: يحيى مختار، دار الفكر، بيروت، سنة 1409هـ – 1988م(1).
45- كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت170هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، النَّاشر: دار ومكتبة الهلال.
46- الكشف الحثيث عمَّن رُمِي بوضع الحديث: لأبي الوفا إبراهيم بن محمَّد سبط ابن العجمي (ت841هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1407هـ.
47- الكفاية في علم الرواية: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت463هـ)، المحقق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.
48- الكنى والأسماء: لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت261هـ)، المحقق: عبد الرحيم القشقري، النَّاشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط1، 1404هـ.
49- لسان العرب: محمَّد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت711هـ)، النَّاشر: دار صادر، بيروت، الطَّبعة: الثالثة، 1414هـ.
50- لسان الميزان: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمَّد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، النَّاشر: دار البشائر الإسلامية، الطَّبعة: الأولى، 2002م.
51- المجتبى من السُّنن = السُّنن الصغرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت303هـ)، تحقيق: أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط2، 1406 – 1986م.
52- مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت518هـ)، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: دار المعرفة – بيروت، لبنان.
53- مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله: لأحمد بن محمَّد بن حنبل (ت241هـ)، المحقق: زهير الشاويش، النَّاشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1401هـ 1981م.
54- مسند ابن أبي شيبة: عبد الله بن محمد أبو بكر بن أبي شيبة (ت235هـ)، المحقق: عادل بن يوسف العزازي، وأحمد بن فريد المزيدي، الناشر: دار الوطن، الرياض، ط1، 1997م.
55- معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس، (ت395هـ)، المحقق: عبد السلام محمَّد هارون، النَّاشر: دار الفكر، الطَّبعة: 1399هـ – 1979م.
56- معرفة أنواع علوم الحديث: لعثمان بن عبد الرحمن أبي عمرو ابن الصلاح (ت643هـ)، المحقق: عبد اللَّطيف الهميم، ماهر الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، ط1، 1423هـ.
57- المعرفة والتَّأريخ: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (ت277هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري، النَّاشر: مؤسسة الرسالة، ط2، 1401هـ – 1981م.
58-المغني في الضُّعفاء: شمس الدين أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذَّهبي (ت748هـ)، المحقق: الدكتور نور الدين عتر.
59- مقدِّمة التَّلخيص الحبير: يُنظر: ((التَّلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرَّافعيِّ الكبير)): أحمد بن علي بن محمَّد ابن حجر (ت852هـ)، نشر: دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ-1989م.
60- مقدمة الكاشف: يُنظر: ((الكاشف)): للذَّهبي.
61- المنتقى من السنن المسندة: أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود (ت307هـ)، المحقق: عبد الله البارودي، الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت، ط1، 1408هـ – 1988م.
62- منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث: بشير علي عمر، النَّاشر: وقف السلام، الطَّبعة: الأولى 1425هـ – 2005م.
63-الموازنة بين المتقدِّمين والمتأخِّرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها: الدكتور حمزة المليباري، الطَّبعة: الثانية، سنة النَّشر: 1422هـ 2001م.
64- المؤتَلِف والمختَلِف: لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدَّارقطني (ت385هـ)، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبد القادر، النَّاشر: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406هـ – 1986م.
65- الموقظة في علم مصطلح الحديث: أبو عبد الله محمَّد بن أحمد الذهبي (ت748هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدَّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط2، 1412هـ.
66- ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال: لأبي عبد الله محمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ)، تحقيق: علي محمَّد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1382هـ-1963م.

The Term Yathbige and its Meaning among Modern Scholars: An analytical Study

Sami Bin Msa'ed Bin Msi'id Al-Rifa'I Al-Johni

Abstract

Modern scholars used many terms to show the position of the narrators of Hadeeth (Prophetic sayings) according to their accuracy, and proficiency. These terms are considered as indicators, which indicate the acceptance or refusal of the narrator's hadeeth. This study investigates one of these terms or titles, which is the term "yathbige."

The researcher explained the meaning of this term, the names of the narrators given this term and the critics' views on them. The researcher also showed whether this term was given to these narrators to praise or dispraise them.